تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود"

الحرب في العراق

الصـــــراع الأشد فتكاً بالصحافة منذ حرب فيتنـــــام

ترجمة: جمال عبد الرحيم

قتل ٥٦ صحفياً وعاملاً في مجال الإعلام..
واختطاف ٢٩ صحفياً..
من هم هؤلاء الصحفيون؟
وإلى أية جهة ينتمون؟
وفي أية ظروف قتلوا أو اختطفوا؟

يعدّ العراق اليوم البلد الأكثر خطورة على حياة الصحفيين في العالم. كما أنه أكبر سوق للرهائن، إذ قتل فيه ٥٦ صحفيا ومساعدا إعلاميا(١)، في حين اختطف ٢٩ آخرون، وذلك منذ بدء الصراع في آذار ٢٠٠٣. من هنا يمكن القول إن الحرب في العراق هي الصراع الأشد فتكا بالصحفيين منذ حرب فيتنام، التي قتل فيها ٦٣ صحفيا(٢) على مدى عشرين عاما، امتدت من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥، وفي وسط النزاع الذي نشب في يوغسلافيا السابقة، بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، لقي ٤٩ عاملا في مجال الإعلام حتفهم، وهم يقومون بعملهم. وفي الجزائر، حيث نشبت حرب أهلية داخلية، قتل ٥٧ صحفيا بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦.

أما في حالة العراق فقد بدأ العنف يطول الصحفيين منذ اليوم الأول لاشتعال الحرب، إذ راح مصور قناة ABC الاسترالي بول موران ضحية اعتداء حدث في ٢٢ آذار ٢٠٠٣، ولقي ١١ صحفيا ومساعدا إعلاميا حتفهم في آذار ونيسان اللاحقين. وحين بدا أن الحوادث قد قلّت، عادت القلاقل من جديد في مطلع ٢٠٠٤، حين شهد العراق كله تفاقما للاعتداءات وحوادث الجماعات المسلحة، حتى أن شهر أيار ٢٠٠٤ شهد رقما قياسيا في الحوادث التي طالت الصحفيين. ومنذ ذلك الوقت يُقتل في كل شهر تقريبا صحفي واحد أو أكثر، إذ سقط في الشهر الأول من ٢٠٠٥ فقط ٩ صحفيين.

إن هذا التقرير يعرّف بموضوعية بهؤلاء الصحفيين الذين قُتلوا لأنهم أرادوا أداء عملهم، كاشفا عن المؤسسات التي ينتمون إليها، والظروف التي لاقوا فيها حتفهم. ويرصد التقرير أيضا حالات اختطاف الصحفيين، وعددها يفوق حالات أي صراع سابق، وبضمنهم رعايا البلد نفسه، فضلا عن رعايا الأطراف المشاركة في هذه الحرب أو غير المشاركة فيها.

> في الثالث من أيار الجاري أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود تقريرا بعنوان "الحرب في العراق/ الصراع الأشد فتكا بالصحافة منذ حرب فيتنام". ولأهمية المعلومات والإحصاءات التي أوردها التقرير، والتي تخص حالات الاغتيال والاختطاف التي تعرض لها الصحفيون ومساعدوهم في العراق، تنشر (المدى) ترجمة لنص التقرير.

من هم هؤلاء الصحفيون؟

كان أغلب هؤلاء الصحفيين من الرجال (٩٣٪)، في حين قتلت ٤ صحفيات (٧٪) منذ بدء الأحداث. وكان معدل أعمار هؤلاء الصحفيين هو ٣٦,٣ سنة. والأكثر شبابا منهم كان بعمر الثانية والعشرين، في حين كان الأكبر سنا بعمر الحادية والستين.

أما أكثر الصحفيين المتضررين فقد كانوا من العراقيين، إذ أن نسبة ٦٦٪ من الصحفيين المقتولين يحملون الجنسية العراقية. أما فيما يخص المراسلين الأجانب الخاصين فقد قُتلوا جميعا في الأيام الأولى للأحداث تقريبا. وشهد شهر أيلول ٢٠٠٤ آخر حادثتين من هذا النوع، ويتعلق الأمر هنا بمراسل فلسطيني ومترجم أميركي. ومنذ ذلك التاريخ كان كل المقتولين العاملين في مجال الإعلام من حملة الجنسية العراقية. (العراقيون ٦٦٪، الأوربيون ١٣٪، الأميركيون ٥٪، الاستراليون ٢٪، اليابانيون ٣٪، البلدان العربية الأخرى ١١٪).

وهناك أرقام مدهشة أخرى، إذ قتل ١١ صحفيا ومساعدا إعلاميا منذ بداية النزاع (٢٠٪)، وكانت أصولهم ترجع إلى البلاد الأعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، في مقابل ٤٥ شخصا ينتمون إلى دول غير مشاركة في التحالف (٨٠٪). من هنا لم تكن الجنسية عنصرا حاسما في الأمر، إذ لم توفر أية حماية للصحفيين.

إلى أية مؤسسة ينتمي هؤلاء الصحفيون؟

تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ثلثي المقتولين (٧٢٪) كانوا يعملون في تلفزيونات أو وكالات صحفية سمعية. بصرية، في مقابل (٢٨٪) كانوا يعملون في الصحافة المكتوبة. أما الصحفيون الذين يعملون في الإذاعات فقد نجوا من هذا الصراع بشكل مدهش.

وبشكل عام تعرّض العاملون في الإعلام السمعي. البصري للخطر أكثر من غيرهم، حين وجب عليهم أن يكونوا أكثر قربا من مواقع الأحداث، لأسباب تتعلّق بالصور. كما أن سهولة اكتشاف هوياتهم ترتبط بوجود أدوات أداء عملهم. وعلى أية حال، هذا ما يرفع معدلات الخطر في مكان كالعراق، إذ يُستهدف الصحفيون غالبا عن عمد. (الصحافة العراقية ٢٨٪، الصحافة العربية ٢١٪، الصحافة الأجنبية ٥١٪).

لقد قتل صحفي واحد من أصل اثنين يعمل في مؤسسة أجنبية غير عربية. وهناك ٢٩ مؤسسة إعلامية فقدت صحفيين لها في العراق. وكانت محطة التلفزيون الكردستانية الفضائية (التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني) وفضائية العراقية (محطة عربية ممولة من الحكومة الأميركية) من المؤسسات الأكثر تضرّرا من الأحداث، إذ فقدت كل منهما ٤ صحفيين.

ظروف الاغتيال

تم اغتيال الأغلبية الساحقة من الصحفيين في بغداد (١٨ حالة، أي ما يشكل ٣٢٪)، أو في ضواحيها (٢١ حالة، أي ما يشكل ٣٨٪). أما المجال الأسود الثاني فقد كان يتمثل في الصحافة الكردية (١٣ حالة، أي ما يشكل ٢٣٪)، ولا سيما في مدينتي الموصل وكركوك هناك أيضا ٣ حالات في البصرة وواحدة في كربلاء. وقد قُتل أكثر الصحفيين رميا بالرصاص، في حين لقي الآخرون حتفهم بسبب تفجير أو اعتداء.

وفي ٢٥ حالة (٤٥٪) كانت منظمة مراسلون بلا حدود متأكدة من أن الصحفيين كانوا مستهدفين عن عمد. وكان يمكن لهذه النسبة أن ترتفع لو أخذت المنظمة بنظر الاعتبار الصحفيين الذين كانوا ضحايا اعتداءات عمياء ورصاصات طائشة، إذ يستهدف المراسلون في العراق سواء كانوا أجانب أم عراقيين. كما أن الإعلام الاستقطابي في هذا الصراع دفع بالصحفيين إلى مقدمة المشهد، صانعا منهم ممثّلين لا يمكن استثناءهم، مما جعلهم هدفا قويا لمن يبحث عن كل الوسائل الممكنة التي تكفل إضعاف التحالف الإنكلو. أميركي والسلطة العراقية الجديدة. (أسباب الموت: ٧١٪ إطلاق نار، ٧٪ اعتداءات، ٥٪ صواريخ، ٩٪ انفجارات، ٤٪ نيران الدبابات، ٤٪ المعلومات غير متوافرة).

وقتل ٤ صحفيين فقط (٧٪) في أثناء الصراع، كانوا ينتمون للقوات العسكرية الأميركية والإنكليزية، من مجموع عدة مئات يعملون معها، لأن هذه القوات قدّمت للصحفيين حماية جيدة. ومن أجل صيانة التوازن المعلوماتي، لا بد من إرسال الصحفيين إلى مواقع الصراع، ليعملوا بصورة مستقلة، ويختارون موضوعاتهم ويغطّون الأحداث بحرية أكثر، إذ بهذا فقط يغدو تحرير المقالات والموضوعات ممكنا. (٧٪ من الصحفيين في العراق مرتبطين بالقوات العسكرية، و٩٣٪ غير مرتبطين بها).

وفي ثلثي الحالات تقع مسؤولية حوادث الموت على الجماعات المسلحة التي تعارض قوات التحالف والسلطة العراقية الجديدة. ولكن المسؤولية تقع على القوات الأميركية في ثماني حالات (١٤٪). وفي الكثير من الحالات التي يذكرها هذا الملف اعترفت سلطات البنتاغون بمسؤوليتها تلك، لكنها تذرّعت بأخطاء وأحداث تتسم بالخطر. فالبيانات التي كانت تصدرها القيادة الأميركية العامة في العراق كانت توضح أن الفرق العسكرية تصرّفت "بموجب قواعد الحرب" أو "حالات الدفاع الشرعي". إلا أن هذه البيانات لم تكن كافية، ففي عام ٢٠٠٤ وجهت ست عائلات فقدت بعضا من أفرادها بسبب القوات الأميركية، الى البرلمان الأميركي رسائل تسأله التعاطف مع هذه الأوضاع، وتطالبه بتحقيق العدالة، إلا أن تلك العوائل لم تتسلّم أي رد. (تحديد المسؤوليات: ٣٣٪ الجماعات المسلحة، ١٤٪ القوات الأميركية، ٥٣٪ مجهولو الهوية).

٢٩ صحفيا مختطفا

ومنذ بدء الأحداث اختطف ٢٩ صحفيا ومساعدا إعلاميا (٢٣ رجلا و٦ نساء). وقد تم تحرير ٢٠ منهم، في حين أعدم ٤ منهم (إنزو بالدوني، رائدة الوزان، حسام هلال سرسم، أحمد جبار هاشم)، وما يزال ٥ محتجزين لدى مختطفيهم (فلورنس أوبيناس، حسين حنون السعدي، ماري جان يون، سورين ديمترو ميسكوسي، إدوارد أوفيديو هانسيان). (جنسية الصحفيين المختطَفين: ٢١٪ من الجنسية العراقية، ٤٥٪ ينتمون إلى دول تشارك في التحالف، ٣٤ من بلدان أخرى).

إن نحو نصف الصحفيين المختطَفين ينتمون إلى بلدان شاركت في التحالف الإنكلو. أميركي. ولعل هذا الافتراض يكتسب أهمية أكثر بالنسبة للصحفيين المقتولين (٢٠٪). وعلى العكس من ذلك كانت البلدان التي تأثّرت بحوادث الاختطاف هي التي لم تشارك في التحالف، كفرنسا التي اختُطف من رعاياها ٦ صحفيين منذ آذار ٢٠٠٣، ومنهم فلورنس أوبيناس المختطَفة منذ ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥، (أماكن اختطاف الصحفيين: ٣٣٪ في بغداد، ٤١٪ في ضواحي بغداد، ١٥٪ في جبال كردستان، ٧٪ في البصرة، ٤٪ في أماكن أخرى).

هكذا تظهر بغداد بوصفها المنطقة الأكثر خطرا على الصحفيين. ومن المهم أن نذكر أن حوادث الاختطاف التي حدثت في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تزامنت مع اختيار الصحفيين مدينة بغداد مقرا لإقامتهم، وكانت حركتهم قليلة بسبب حوادث العنف. إلا أن ٣ من الصحفيين العراقيين وصحفيا أجنبيا واحدا اختطفوا في كردستان والموصل وكركوك.

خاتمة

لم يكن الصحفيون الأميركيون والبريطانيون هم الأكثر تعرّضا للعنف كما كان يظن العالم في بداية الحرب. لكن هذا لا يعني أن الأمر يتعلّق بالاحتياطات التي اتخذوها، بل يرتبط بالحماية المتوافرة لهم. فهناك العشرات من الحراس الشخصيين المدجّجين بالسلاح لضمان أمن الفنادق، وهناك سيارات مموهة، في حين أُعدّت غرف الفنادق لتقاوم الاعتداءات المميتة أو الصواريخ. إن الوسائل المتوافرة للإعلاميين الأميركيين لا يمكن مقارنتها بما يتوافر لزملائهم الأوربيين أو الأجانب، لحماية أمنهم وموظفيهم العاملين في العراق.

ويغدو بديهيا أن يكون لهذه التدابير أثرا عكسيا على المعلومات. فالحركة تم تضييقها إلى أقصى حد ممكن، والاتصال بالسكان لا يمكن أن يتم إلا من خلال وسطاء التحالف المحليين، كما أن العدد الكبير لأحزاب السلطة لم تغطَّ من الصحافة الأجنبية. إن حالة التوتر القصوى لم تترك للصحفيين طريقا آخر، لكن ذلك لم يكن إجباريا على الأرجح، مما يثبت أن وجود الصحافة الدولية في العراق كان وجودا غير مسؤول.

لقد كان العراقيون أول ضحايا العنف في بلدهم. والصحفيون الأجانب أخذوا يغادرون العراق بكثرة، منذ الأسابيع الأولى للحرب. ومع أن ذلك بدا كأنه محاولة للتواري من حالات القتل، تسارع إيقاع حالات الاختطاف. من هنا بلغ عدد الضحايا ٢٩ صحفيا منذ بدء المعركة، وفيهم ٢٨ وقعت حوادثهم خلال سنة واحدة. في حين أن هناك ١١ مراسلا أخذوا رهائن منذ بداية ٢٠٠٥، قتل ٣ منهم من قبل خاطفيهم، وما يزال ٥ منهم في الأسر.

إن جنسية الصحفيين المختطَفين تبيّن أن الاشتباك السياسي ليس المبرر الوحيد لدفاع المختطِفين عن أنفسهم. فما تدرّه عمليات الاختطاف من الأرباح لا ينبغي له أن يغيب عن أنظارنا، فضلا عن التعصّب الذي تتميّز به بعض الجماعات، من أجل استمرار حالة الاضطراب التي يشهدها العراق.

لقد أعدم الخاطفون صحفيا أجنبيا واحدا هو إنزو بالدوني. وقد اتهمت عائلة القتيل الحكومة الإيطالية والمجتمع الدولي فورا بضعف التحرّك من أجل تحريره. ومن الآن فصاعدا، ستتركّز تلك المأساة في عقول الجميع. من هنا يمكن أن تتكاتف مساندة الصحفيين الفرنسيين والأندونوسيين والعراقيين والرومانيين، منذ هذا التاريخ المرعب، لتأتي من كل الأطراف.

وتأمل منظمة مراسلون بلا حدود أن تنتهي هذه الأحداث المفجعة، كما تذكّر بالصحفيين المسجّلين لديها كمفقودين في العراق: المصور الفرنسي في محطة وتلفزيون INT فريدريك نيراك، الذي اختفى في اليوم الأول من الحرب ٢٢ آذار ٢٠٠٣ في البصرة، والمصور العراقي لمحطة SUEDOSTMEDIA هشام محسن الشمري، الذي لا نملك عنه أية معلومات منذ ١٥ آب ٢٠٠٤.

(١) يقصد بالعاملين في مجال الإعلام جميع موظفي المؤسسات الصحفية الذين لا يشاركون في إعداد المقالات، من تقنيين وسائقين ومترجمين وحراس أمن. وهذا التصنيف يشمل الموظفين الثابتين أيضا. إن عمل المراسل الأجنبي يكون مستحيلا من دون هؤلاء الوسطاء المحليين. وقد ظهرت صعوبة العمل للجميع في أثناء حرب العراق، ولا سيما ما يتعلق بمحمد الجندي وحسين حنون السعدي اللذين اختطفا في أثناء مرافقتهما لبعض الصحفيين الفرنسيين.

(٢) المصدر: ذاكرة الصحفيين (منبر الحرية).